الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الديوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة
Synthes press

مجلس الوزاري
Ministerial Council

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 03

سيفي غريب يترأس اجتماعا تنسيقيا معهم

استنفار الولاة من أجل رمضان آمن

■ اعتماد مقاربة استباقية عبر تنصيب خلايا متابعة وتنسيق ■ إشراك الفاعلين للسهر على توفير كل المواد ذات الاستهلاك الواسع ■ سعيود: دور محوري للجماعات المحلية في تنفيذ توجيهات الحكومة

ترأس الوزير الأول سيفي غريب، اجتماعا تنسيقيا مع الولاة خصص لضمان تزويد السوق الوطنية بالمواد الضرورية خلال شهر رمضان المقبل، حيث أسدى رئيس الهيئة التنفيذية تعليمات تهدف إلى تعزيز التنسيق وتضافر الجهود من أجل ضمان متابعة دقيقة لتزويد السوق بالمواد الضرورية للمواطنين خلال الشهر الفضيل. أوضح بيان لوزارة الداخلية والجماعات المحلية والنقل أمس، أن سيفي غريب شدد خلال هذا الاجتماع الذي تم عبر تقنية التحاضر المرئي عن بُعد، بحضور وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل، السعيد سعيود، ووزيرة التجارة الداخلية وضبط السوق، السيدة أمال عبد اللطيف، على أهمية "اعتماد مقاربة استباقية من خلال تنصيب خلايا متابعة وتنسيق على المستوى المحلي".

من جهته، أكد وزير الداخلية والجماعات المحلية والنقل على الدور المحوري للجماعات المحلية وعلى رأسها الولاة في ضمان التنفيذ الفعال لتوجيهات الحكومة وتحقيق الجاهزية الكاملة خلال الشهر الفضيل، مذكرا بضرورة إشراك جميع الفاعلين من أجل السهر على توفير كل المواد ذات الاستهلاك الواسع.

ويأتي اجتماع الوزير الأول مع الولاة كتكملة للاجتماع الوزاري المشترك الذي ترأسه أول أمس، لدراسة التدابير الرامية لتموين السوق الوطنية بالمواد الاستهلاكية، بناء على تعليمات رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون حسبما أفاد به بيان لمصالح الوزير الأول.

ي. س

النشـــــــاط البرلمانـي
Parliamentary activity

الجزائر اليوم
الخبر حيثما كان

13يناير، 2026

وزارة الفلاحة.. 95 ألف فلاح متضرر من الجفاف والتقلبات الجوية

بقلم:يونس بن عمار

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، ياسين المهدي وليد، أن الدولة اتخذت جملة من التدابير الاستعجالية والهيكلية لمرافقة الفلاحين المتضررين من الجفاف والتقلبات المناخية.

وذلك ردا على سؤال كتابي لأحد نواب المجلس الشعبي الوطني حول آليات دعم الفلاحين في المناطق المتضررة.

وأوضح الوزير، في مراسلة رسمية مؤرخة في 29 ديسمبر 2025، أن الجزائر عرفت خلال السنوات الأخيرة تقلبات مناخية حادة ناجمة عن التغير المناخي، تمثلت في ارتفاع درجات الحرارة وشح الأمطار وامتداد فترات الجفاف،

إلى جانب تسجيل كوارث طبيعية كحرائق الغابات والفيضانات، وهو ما أثر بشكل سلبي على الإنتاج الفلاحي والحيواني، خاصة خلال الموسم الفلاحي 2022–2023.

وسجل القطاع، خلال ذلك الموسم، عجزا مائيا بلغ 90 بالمائة شمل معظم الولايات الشمالية، لا سيما خلال شهري مارس وأفريل، وهي الفترة الحساسة لإنبات المحاصيل المطرية، ما انعكس مباشرة على مردودية الإنتاج.

وفي هذا الإطار، تم اتخاذ إجراءات عملية للتكفل بالفلاحين المتضررين من الكوارث الطبيعية غير المؤمنة، من خلال مرافقتهم ومساعدتهم على إعادة بعث نشاطهم الفلاحي، وتعويضهم كليا أو جزئيا عن الخسائر التي مست ممتلكاتهم. وقد أسفر الإحصاء الوطني عن تضرر 34 ولاية،

مع تفعيل صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية، وتنصيب اللجان التقنية المختصة، وتجنيد الإمكانيات البشرية والمادية لإجراء التحقيقات وتقييم الخسائر عبر شبكة خبراء معتمدين.

ووفق المعطيات الرسمية، تم إحصاء أكثر من 95 ألف فلاح متضرر عبر 34 ولاية خلال الموسم الفلاحي 2022–2023، من بينهم أكثر من 14 ألف فلاح بولاية تيارت.

وفي سياق التكيف مع التغيرات المناخية، كشف الوزير عن اعتماد القطاع استراتيجية وطنية وخارطة طريق تهدف إلى ملاءمة النشاط الفلاحي مع المعطيات المناخية الجديدة،

من خلال توسيع المساحات المسقية، تعميم أنظمة السقي المقتصدة للمياه، وإعادة استعمال المياه المعالجة في الزراعة.

أما بخصوص التدابير الاستعجالية لتعويض المتضررين من الجفاف، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات بالتنسيق مع قطاعات الري والمالية والداخلية والجماعات المحلية، وبمشاركة ممثلي الهيئات المهنية،

أبرزها تعويض عيني لمنتجي الحبوب في الولايات الشمالية عبر تموينهم بالبذور والأسمدة مجانًا من طرف الديوان الجزائري المهني للحبوب.

تأجيل دفع إتاوات الامتياز الفلاحي لمدة 36 شهرًا دون اشتراط تسبيق 10 بالمائة.

إعادة جدولة قروض "الرفيق" لمدة ثلاث سنوات مع تكفل الدولة بالفوائد. منح قرض دون فوائد بقيمة 20 ألف دينار للهكتار، في حدود 30 هكتارا، يسدد على ثلاث سنوات.

كما شملت الإجراءات تعويض الفلاحين المتضررين من فيضانات سنة 2024، من خلال تخصيص منحة مالية بقيمة 50 ألف دينار لكل فلاح متضرر، إلى جانب التعويض العيني عبر صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية.

وتم كذلك التكفل بمنتجي الحبوب المتضررين من ظاهرة إنبات السنابل، عبر التنازل عن 723.332 قنطارا من القمح لفائدة الديوان الوطني لتغذية الأنعام بسعر 4 آلاف دينار للقنطار، مع تحمل الدولة لفارق السعر المقدر بـ1300 دينار للقنطار.

وفي إطار توسيع الدعم، تم إدراج منتجي البقول الجافة والبطاطا والطماطم الصناعية ضمن برامج المرافقة، إضافة إلى عقد جلسات تشاور مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية لإعادة جدولة ديون الفلاحين في المناطق الأكثر تضررا.

وفي ختام رده، أكد وزير الفلاحة أن القطاع جند كل الوسائل والإمكانيات لمرافقة الفلاحين والمربين من أجل إنجاح الموسم الفلاحي 2025–2026، ورفع العراقيل التي قد تعترضهم، بما يضمن استمرارية النشاط الفلاحي وتعزيز الإنتاج الوطني.

الأسواق و الاقتصاد الزراعـي
Markets and Agricultural Economy

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 04

فيدرالية مستوردي اللحوم تؤكد تجند المتعاملين الاقتصاديين

تحضيرات مبكرة لتوفير اللحوم في رمضان

● أكد رئيس الفدرالية الوطنية لمستوردي اللحوم الحمراء، انطلاق التحضيرات الخاصة بشهر رمضان المبارك وتوفير اللحوم بكميات كافية وأسعار في متناول المستهلك، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية الرامية إلى ضمان وفرة السلع واستقرار الأسعار في السوق الوطنية خلال الشهر الفضيل.

أشار رئيس الفدرالية الوطنية لمستوردي اللحوم الحمراء، سفيان بحبو، في تصريح لـ"الخبر"، إلى أن تحضيرات مستوردي اللحوم الخاصة بشهر رمضان المبارك انطلقت مبكرا، تنفيذا لتوجيهات رئيس الجمهورية الرامية إلى ضمان وفرة اللحوم واستقرار الأسعار في السوق الوطنية، مشيرا إلى أن كميات كبيرة بدأت تصل عبر البواخر إلى مختلف الموانئ وتوزيع اللحوم عبر جميع ولايات الوطن بكميات كافية وأسعار مقننة للحوم بمظم أو من دونه.

وأوضح بحبو أن المتعاملين الاقتصاديين، البالغ عددهم أكثر من 90 مستوردا، مجندون لضمان وفرة اللحوم خلال شهر رمضان، مؤكدًا أن السوق لن تشهد أي ندرة في توفير اللحوم مثل الفترات السابقة، تنفيذا لتعليمات السلطات العليا وحرصا على حماية القدرة الشرائية للمواطن، حيث تتواصل عمليات استيراد اللحوم منذ رفع التجميد عنها أواخر سبتمبر 2023، مشيرا أن الدولة اتخذت جملة من الإجراءات الاستباقية والتشجيعية، من بينها تخفيض الرسوم الجمركية، إضافة إلى ما تضمنه قانون المالية لسنة 2026، الذي اعتبره "خطوة إيجابية"، خاصة فيما تعلق بإعفاء العجول والأغنام المستوردة والموجهة للذبح من مختلف الرسوم والضرائب، دون أي أعباء إضافية، وهو ما سيساهم، حسبه، في تعزيز التموين باللحوم الطازجة خلال الفترات الحساسة، وعلى رأسها شهر رمضان.

صورة: م.م
سفيان بحبو

وفي هذا السياق، دعا رئيس الفيدرالية إلى إشراك المتعاملين الخواص رفقة المتعاملين العموميين في هذا النشاط لضمان الوفرة وتوفير الأحشاء "الجزء الخامس" بكميات كافية، لاسيما الكبد، بعدما التهب سعرها في الأشهر الأخيرة؛ كون هذه الأجزاء لا يتم استيرادها حاليا مع اللحوم، والإنتاج المحلي جد محدود وبأسعار مرتفعة أمام الطلب الكبير عليها من طرف المستهلك.

واقترح المتحدث اللجوء إلى تصدير المواشي الجزائرية ذات النوعية الجيدة من أجل تجديد الثروة الحيوانية، في ظل تراجع الإنتاج العالمي، مشيرا إلى تجند الفيدرالية لتوفير اللحوم والتنسيق مع السلطات لتفادي أي ندرة وضمان الأمن الغذائي، وهذا بالاستفادة من تجربة السنوات الأخيرة وتوفير اللحوم على اختلافها للمستهلك بكميات كافية وأسعار في متناول الجميع.

ب. وسيم

تادامسا نيوز
الأربعاء 14 يناير,2026 11:07

تعاون جزائري–روسي: الجزائر على رادار ثالث أكبر منتج ألبان في العالم

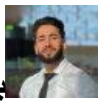

بقلم: أكرم مسعود

دخل قطاع الألبان في الجزائر مرحلة جديدة من إعادة التموضع الاستراتيجي. مع دخول المجمع الروسي العملاق EkoNiva رسميًا على خط الاستثمار. في خطوة تحمل دلالات اقتصادية تتجاوز مجرد شراكة صناعية إلى إعادة رسم موازين الإنتاج والأمن الغذائي في واحدة من أكثر الشعب حساسية داخل الاقتصاد الوطني.

إستقبال وفد عن شركة "إيكونيفا "EkoNiva" "الروسية الرائدة في إنتاج الحليب يترأسه رئيس المجمع السيدStefan Dürr التحرك الروسي تُرجم ميدانيًا باستقبال مجمع الحليب العمومي جيبلي، صبيحة الأحد 11 جانفي 2026. وفدًا رفيع المستوى من شركة "إيكونيفا " EkoNiva، يقوده رئيسه المدير العامStefan Dürr ، في لقاء رسمي أشرف عليه من الجانب الجزائري الرئيسة المديرة العامة للمجمع، سماح لحلوح، وبحضور المدير العام للديوان الوطني المهني للحليبONIL ، إلى جانب إطارات سامية من المؤسستين.

وفق المعطيات الرسمية، تمحورت المحادثات حول دراسة إطلاق شراكة عملية لإنشاء مزارع نموذجية متخصصة في إنتاج الحليب الطازج، على أساس نقل الخبرة والتكنولوجيا، ورفع مردودية الإنتاج، وتعزيز تكامل سلسلة القيمة من المزرعة إلى المصنع. هذا التوجه يعكس انتقال النقاش من منطق التموين الظرفي إلى منطق بناء قدرات إنتاجية دائمة داخل التراب الوطني.

أهمية هذه الخطوة تتعزز بالنظر إلى الوزن العالمي لمجمعEkoNiva ، المصنّف ثالث أكبر منتج عالمي لمنتجات الألبان. وصاحب نموذج صناعي قائم على مزارع ضخمة عالية المكننة، وإدارة صارمة لسلاسل التغذية والإنتاج. دخول فاعل بهذا الحجم إلى السوق الجزائرية لا يُقرأ كاستثمار تقني فقط، بل كمؤشر ثقة في قابلية السوق، واستقرار الطلب، وقدرة الدولة على مرافقة مشاريع ثقيلة رأس المال.

استثمارات ثقيلة تقلّص فاتورة الاستيراد

الاهتمام الروسي يأتي في لحظة دقيقة للقطاع محليًا. الجزائر تواجه طلبًا متناميًا على منتجات الألبان. مدفوعًا بنمو سكاني متواصل وارتفاع الاستهلاك بمعدل سنوي يُقدّر بنحو 10 بالمائة. في المقابل. ما تزال البلاد تستورد قرابة 400 ألف طن سنويًا من مسحوق الحليب، بتكلفة تثقل ميزان المدفوعات بمئات ملايين الدولارات. ما يجعل أي تقدم في الإنتاج المحلي مكسبًا اقتصاديًا مباشرًا.

التحرك مع "إيكونيفا" لا يأتي معزولًا، بل يندرج ضمن ديناميكية أوسع يشهدها القطاع. أبرز ملامحها مشروع المزرعة العمودية العملاقة جنوب البلاد. المنجز في إطار شراكة جزائرية–قطرية بقيمة 3.5 مليارات دولار. والمرتقب أن تنتج عند اكتمالها نحو 200 ألف طن سنويًا من مسحوق الحليب. أي ما يعادل نصف احتياجات السوق الوطنية. المرحلة الأولى من المشروع يُنتظر استلامها خلال السداسي الثاني من السنة الجارية. ما يضع 2026 كنقطة تحول فعلية في معادلة الحليب بالجزائر.

إلى جانب ذلك، تواصل مجموعات محلية كبرى، على غرار مجمع صومام و حضنة، توسيع قدراتها الصناعية. وتحديث وحدات التحويل. بما يعزز المنافسة ويسرّع انتقال القطاع من الاعتماد على الاستيراد إلى منطق الإنتاج المتكامل.

اقتصاديًا، الرهان اليوم واضح: تقليص الفاتورة الخارجية، تثبيت الأمن الغذائي، وبناء قاعدة إنتاج تسمح مستقبلاً بالتموقع الإقليمي. الشراكة المحتملة معEkoNiva ، إن تحولت إلى مشاريع فعلية على الأرض، قد تشكل أحد مفاتيح هذا التحول، عبر الجمع بين الخبرة الدولية، والأدوات العمومية المحلية، وسوق داخلية واسعة تضمن الاستدامة.

وحسب الخبراء فإن ما يجري في قطاع الألبان لم يعد مجرد "تحسين تموين"، بل إعادة هندسة لواحدة من أكثر السلاسل الغذائية استراتيجية. في اقتصاد يسعى إلى تحصين نفسه من صدمات الأسواق الدولية. والانتقال بثبات من منطق الاستيراد إلى منطق الإنتاج والسيادة الغذائية.

رابط دائم https://tdms.cc/yqa37 :

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية

بفضل الإجراءات الاستباقية والتحضير مسبقا لشهر رضمان.. بدريسي:

جاهزون لتوفير جميع المنتجات بأسعار معقولة

■ بولنوار: تفعيل الأسواق الأسبوعية ضرورة ■ زبدي: الإجراءات الاستباقية من شأنها ضبط السوق وعقلنة الأسعار

من المنتظر أن يشهد شهر رمضان المقبل وفرة كبيرة في مختلف المنتوجات بما فيها السلع واسعة الاستهلاك بفضل زيادة الإنتاج ودخول كميات كافية من المنتوجات المستوردة، كما ستعرف الأسعار استقرارا، تماشيا مع التوجيهات التي قدمها الرئيس تبون للحكومة من أجل تجند جميع الفاعلين لضمان وفرة المنتجات بأسعار تنافسية خلال الشهر الفضيل.

زولا سومر

طمأن الأمين العام للاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين عصام بدريسي في تصريح لـ"المساء" أمس، بأن شهر رمضان المقبل سيعرف وفرة كبيرة للسلع واستقرار في الأسعار وضبطا للسوق، بفضل الإجراءات الاستباقية والتحضير الذي انطلق مبكرا بالتنسيق بين الحكومة وممثلي التجار.

وأفاد بدريسي بأن رمضان سيعرف وفرة كبيرة للحوم المستوردة بأسعار مقننة، بفضل اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستيرادها ووصولها في الآجال المحددة، إلى جانب وفرة الخضر والفواكه الموسمية، خاصة وأن شهر رمضان يتزامن مع موسم نضج عدة منتوجات، وبالتالي تسويق الفواكه الموسمية بأسعار منخفضة، وهو ما سيؤثر – حسبه– أيضا على "انخفاض أسعار التفاح والموز التي ستنخفض تحت تأثير المنافسة". بالإضافة إلى تسجيل انخفاض في أسعار الخضر بشتى أنواعها.

وثمّن بدريسي في هذا السياق قرار إنشاء لجنة متعددة القطاعات على مستوى الوزارة الأولى، تسهر على متابعة وضعية تموين السوق بالمواد الغذائية واستقرار الأسعار خلال شهر رمضان، عقب الاجتماع الذي عقده الوزير الأول أمس. مؤكدا أن هذه اللجنة تعكس وعيا عميقا بحساسية شهر رمضان وخصوصيته من حيث ارتفاع الطلب على المواد واسعة الاستهلاك، معتبرا إياها آلية ضرورية لتعزيز وضبط السوق الوطنية، ليس خلال شهر رمضان فقط، وانما على مدار السنة.

وعبر عن استعداد الاتحاد لمرافقة هذه الجهود من خلال تأطير وتنظيم التجار عبر مختلف الاتحادات والفيدراليات المهنية المنضوية تحت لوائه، مؤكدا وعي التجار ودرايتهم بالأوضاع التي يعرفها الاقتصاد الوطني والتحديات التي تواجه البلد.

بدوره، رئيس جمعية التجار والمستثمرين حاج الطاهر بولنوار، دعا إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل ضمان توفر الخضر والفواكه بأسواق الجملة والتجزئة أيام العطل الأسبوعية خلال شهر رمضان، ضمانا لاستمرار التموين وتخفيف الضغط والازدحام بالأسواق، مطالبا المواطنين بترشيد الاستهلاك في ظل توفر العرض الكافي للاستجابة للطلب.

من جهته أكد رئيس المنظمة الوطنية لحماية وارشاد المستهلك مصطفى زبدي أن تنصيب لجنة متعددة القطاعات لمتابعة السوق في رمضان، خطوة ايجابية نحو ضبط السوق بتوفير المنتوجات وعقلنة الأسعار، موضحا أنه كلما كانت التحضيرات مسبقة كلما كانت المنتجات متوفرة والأسعار مستقرة.

واعتبر زبدي قرار توفير السيولة النقدية بمراكز البريد والموزعات الآلية ضرورة لابد منها لتخفيف معاناة المواطن، بسبب حالة التذبذب في السيولة التي يتم تسجيلها كلما حلت المناسبات والأعياد نظرا للضغط الكبير وإقبال المواطنين على استخراج أموالهم لاقتناء حاجياتهم، في ظل غياب ثقافة الاقتناء بالبطاقات البنكية والدفع الإلكتروني للتقليل من استعمال السيولة.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962

إجراءات الحكومة تأمين لرمضان.. الحاجّ طاهر بولنوار لـ"الشعب":

المخزون يكفي لتلبية الطلب بأسعار معقولة

■ تقترح إلغاء العطل الأسبوعية لأسواق الجملة في رمضان..

■ ترشيد الاستهلاك ومحاربة التبذير.. أولوية قصوى

■ لأسواق الجوارية عبر الولايات.. دور محوري في تقريب المنتوج من المواطن

يأتي الاجتماع الوزاري المشترك المنعقد، أمس الأول، برئاسة الوزير الأول سيفي غريب، قبل قرابة شهر من الشهر الفضيل، في سياق يتسم بحساسية خاصة، تفرضها متطلبات رمضان المبارك، وما يرافقه من ارتفاع في الطلب على المواد الاستهلاكية، والسيولة النقدية، ما جعل الجهاز التنفيذي يتحرك في اتجاه ضبط السوق.

هيام لعيون

ويعكس هذا الاجتماع توجها واضحا نحو الاستباق بدل المعالجة الآنية، من خلال ضبط آليات التموين، تأمين وفرة السلع، وضمان انسيابية السيولة، بما يحافظ على استقرار السوق ويحمي القدرة الشرائية للمواطن.

وتؤكد الإجراءات المعلن عنها من قبل الحكومة، لاسيما تلك المتعلقة بتكثيف التموين، إلى جانب إشراك مختلف الفاعلين في المجال، أن الحكومة تسعى إلى مرافقة المواطن، خلال الشهر الفضيل، وقطع الطريق أمام تجار المناسبات الذين يحالون في كل مناسبة رفع الأسعار واستغلال المناسبة لضرب جيوب المواطنين.

وفي السياق، تحاول السلطات العليا في البلاد ضمان رمضان آمن على غرار السنة الماضية، حيث عرفت الأسعار استقرارا لافتا، مدفوعا بوفرة المواد الاستهلاكية عبر مختلف أسواق الوطن.

تحركات الحكومة جاءت من أجل ضبط السوق، ومنع أي اختلالات محتملة، سواء تعلق الأمر بالتموين أو بالأسعار أو بالخدمات المرتبطة بالاستهلاك اليومي.

من بين أبرز مخرجات الاجتماع، قرار استحداث لجنة قطاعية لمتابعة السوق، آلية عملية لضبط الأسعار ومعالجة الاختلالات في حينها، من خلال تشكيل خلايا ولجان قطاعية محلية تضم قطاعات التجارة، الفلاحة، الإدارة المحلية، إلى جانب ممثلي الجمعيات المهنية والمتعاملين الاقتصاديين وجمعيات حماية المستهلك.

وتكمن أهمية هذه الخطوة في كونها تنقل المتابعة من المستوى المركزي إلى الميدان، بما يسمح برصد وضعية السوق بشكل يومي، والتدخل السريع لمعالجة أي خلل قبل تفاقمه.

كما تكتسي هذه اللجان أهمية إضافية، خلال شهر رمضان المبارك، حيث تتسارع وتيرة الاستهلاك، ويصبح أي تأخر في التدخل سببا مباشرا لاضطراب الأسعار أو ندرة مؤقتة لبعض المواد.

في السياق ذاته، ينتظر أن تلعب الأسواق الجوارية المزمع استحداثها عبر مختلف ولايات الوطن دورا محوريا في تقريب المنتوج من المواطن، تقليص الوسطاء، والمساهمة في الحفاظ على استقرار الأسعار، خاصة بالنسبة للمواد واسعة الاستهلاك.

وفي تعليق له على مخرجات الاجتماع الوزاري المشترك، قال رئيس الجمعية الوطنية للتجار والحرفيين، الحاج طاهر بولنوار، في تصريح للشعب"، إن الإجراءات المعلنة خلال الاجتماع الوزاري المشترك، الثلاثاء المنصرم، حصيفة، ونثمنها لأننا نلمس أهميتها، وستساهم بشكل كبير في ضمان التموين بالمواد الاستهلاكية عامة والغذائية خاصة، وضمان استقرار الأسعار كذلك خلال شهر رمضان المبارك، وأضاف أن الإجراءات المتعلقة بضمان الوفرة، وتلك التي تضمن السيولة النقدية، من شأنها أن تطمئن المواطنين والتجار الذين كانوا متخوفين من انعدام

السيولة خلال شهر رمضان المبارك".

في السياق، أشار بولنوار إلى أن الإجراءات المعلنة ستوفر السيولة النقدية عبر مكاتب البريد والشبابيك الآلية، وتساهم في تلبية الطلب، وتمكين المواطنين والمواطنات من اقتناء حاجياتهم بكل سهولة وأريحية".

وأوضح بولنوار أن استحداث خلايا على المستوى المحلي تشمل جميع القطاعات الإدارية على المستوى المحلي، التجارة، الفلاحة، الإدارة المحلية، وممثلي الجمعيات المهنية والمتعاملين الاقتصاديين وجمعيات حماية المستهلك، يساهم في متابعة حاجات السوق بشكل يومي، ومعالجة أي خلل في حينه"، كما أكد دور الجمعية في إنجاح الأسواق الجوارية، قائلا: جمعية التجار والحرفيين ستساهم في إنجاح الأسواق الجوارية المقرر استحداثها على مستوى جميع ولايات الوطن؛ لأنها ستساهم في التموين بالمواد الاستهلاكية، تقرب المنتوج من المواطن، وتساهم في ضمان استقرار الأسعار".

وركّز بولنوار على ضرورة الاهتمام بالجانب التحسيسي، وجمعية التجار والحرفيين ستقوم بحملات تحسيسية لفائدة الجميع، بقصد ترشيد الاستهلاك وتجنب التبذير".

وقال بولنوار: "نقترح إلغاء العطل الأسبوعية لأسواق الجملة وأسواق التجزئة، خلال شهر رمضان المبارك، والعمل طيلة أيام الشهر، لضمان الاستمرارية في التموين وضمان استقرار الأسعار"، ليختم بالتأكيد على أن "المخزون الحالي من المواد الاستهلاكية عامة، والغذائية خاصة، يكفي لتلبية الطلب خلال شهر رمضان المبارك، ولا نتوقع أي ندرة في أي مادة من المواد الاستهلاكية".

ثمّن آليات ضمان وفرة المواد الأساسية

دعم المقاربة الاستباقية للحكومة لضبط السوق

■ هذه التدابير ستحافظ على القدرة الشرائية للمواطن

ثمن الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين، مخرجات الاجتماع الوزاري المشترك، الذي ترأسه الوزير الأول، سيفي غريب، وخصص لدراسة التدابير الكفيلة بضمان التموين المستمر والمنتظم للسوق الوطنية، استعدادا لشهر رمضان المبارك، وذلك تنفيذا لتعليمات رئيس الجمهورية.

وأعرب اتحاد التجار والحرفيين الجزائريين، عن بالغ ارتياحه للمقاربة الاستباقية التي اعتمدتها الحكومة، والتي تهدف إلى تأمين وفرة المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، بما في ذلك الخضر والفواكه، واللحوم والدواجن.

كما نوه الاتحاد بالإجراءات العملية الرامية إلى ضمان وفرة السيولة النقدية، خاصة على مستوى مكاتب بريد الجزائر والشبابيك الآلية، مؤكدا أن هذه التدابير ستعزز استقرار السوق وتحافظ على القدرة الشرائية للمواطن.

وفي هذا السياق، أشاد اتحاد التجار والحرفيين بقرار إنشاء لجنة متعددة القطاعات على مستوى ديوان الوزير الأول، والتي ستتولى المتابعة الدائمة لوضعية التموين واستقرار الأسعار، خلال شهر رمضان، واعتبر الاتحاد هذا الإجراء خطوة فعالة لتعزيز التنسيق القطاعي والمتابعة الميدانية، وضبط السوق الداخلية والتدخل الاستباقي عند الضرورة.

وأكد الاتحاد العام للتجار والحرفيين الجزائريين انخراطه الكامل والمسؤول في إنجاح هذه التدابير، مجددا التزامه بتعبئة كافة الفيدراليات الوطنية تحت لوائه.

ويأتي هذا الانخراط في إطار تنسيق دائم ومباشر مع الحكومة، ممثلة في وزارة التجارة الداخلية وضبط السوق الوطنية، ومواصلة لمسار التنسيق والتشاور مع السلطات العمومية، بهدف ضمان تموين منتظم، وأسعار مستقرة، خدمة للمصلحة العامة خلال هذا الشهر الفضيل.

وجدد الاتحاد دعوته لكافة التجار والحرفيين والناقلين والمتعاملين الاقتصاديين إلى التحلي بروح المواطنة والمسؤولية، والانخراط الإيجابي في إنجاح هذه الجهود الجماعية، حفاظا على استقرار السوق وطمأنينة المواطنين.

الأخبـــــــار الجهويـــــــة

Regional news

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 04

لاستقرار السوق قبل رمضان

تفريغ كميات كبيرة من المواد الفلاحية المخزنة في الأسواق

● شرعت المصالح الفلاحية، تحت إشراف لجنة تقنية ولائية، في تفريغ المخازن من كميات كبيرة من الخضروات، لاسيما البطاطا والبصل والثوم الجاف، من أجل استقرار السوق وضمان وفرة هذه المنتوجات قبل حلول شهر رمضان الفضيل.

باشرت المصالح الفلاحية في عدة ولايات من الوطن، تحت إشراف اللجان التقنية الولائية المكلفة بمتابعة ومراقبة برنامج الضبط، في تفريغ المخازن من مواد البصل الجاف الموجه للاستهلاك، وكذلك بطاطا الاستهلاك والثوم الجاف، من خلال فتح غرف التبريد التابعة لمتعاملين خواص متعاقدين مع الديوان الوطني المشترك للخضر واللحوم "أونيلاف"، وكذلك المتعامل العمومي المتمثل في الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الفلاحية "صاريا".

وقد تمت مباشرة عملية التفريغ وتزويد السوق بهذه المنتجات الفلاحية المخزنة، في إطار نظام ضبط المنتجات الفلاحية واسعة الاستهلاك، لاسيما بطاطا الاستهلاك والبصل الجاف والثوم الجاف التي تعد مواد أساسية وتشكو نقصا في هذه الفترة التي تسبق شهر رمضان الفضيل بخمسة أسابيع، كونها فترة الفراغ في إنتاج هذه المحاصيل، مما استدعى فتح غرف التبريد التي تضم هذه المواد المخزنة من طرف اللجان التقنية الولائية، بحضور ممثلي الديوان الوطني المشترك للخضر واللحوم، ومديرية المصالح الفلاحية والغرفة الفلاحية ومفتشية الصحة النباتية ورؤساء الفروع الفلاحية، وأيضا مفتشيات ومديريات التجارة، وبالتالي ضخ كميات كبيرة من هذه المواد تسمح بتموين السوق خلال فترة الندرة، مع مرافقة الفلاحين المنتجين لتعزيز الأمن الغذائي.

وقد أدت هذه الإجراءات التي باشرتها المصالح الفلاحية، قبل حلول شهر رمضان، إلى استقرار أسعار هذه المواد التي تم تخزينها خلال فترة الصيف، عند وفرة المنتوج وتسجيل فائض في الإنتاج من أجل دعم الفلاحين المنتجين وضمان دعم نشاطهم الفلاحي، ليتم تفريغها حاليا في ظل نقصها في السوق لغياب الإنتاج والمحافظة على استقرار أسعارها، حيث تظل لا تتجاوز 70 دينار للكيلوغرام بالنسبة للبطاطا والبصل، و800 دينار للثوم، وهذا لتفادي تسجيل ضغط خلال شهر رمضان بارتفاع الطلب عليها وضمان استمرار الوفرة على امتداد هذه الفترة، وبالتالي المحافظة على نظام العرض والطلب وتواجد مختلف المواد الفلاحية، الموسمية منها وغير الموسمية، بكميات كافية وبأسعار في متناول المستهلك.

ب. ز

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 04

مليون هكتار من الأراضي المستصلحة في الجنوب

● ارتفعت مساحة الأراضي المستصلحة حديثا بحوالي مليون هكتار في السنوات الأخيرة، مساحة كبيرة منها يتم سقيها بالري المحوري في مناطق الجنوب، موزعة على ولايات غرداية، والمنيعة، وتوقرت، وتيميمون، وأدرار، وورقلة وعين صالح. ومن المتوقع رفع المساحة بـ 250 ألف هكتار إضافية في عام 2026، ستخصص للمحاصيل الاستراتيجية.

وسمحت التدابير الخاصة بالاستصلاح الفلاحي في الجنوب، بتسريع إجراءات منح العقار للراغبين في الاستصلاح. وهذا ما رفع مساحة الأراضي الفلاحية في الجنوب بمليون هكتار إضافي في السنوات الأخيرة، تضاف إليها مساحة 300 ألف هكتار تم استرجاعها في إطار إجراءات التطهير المباشرة على المستوى الولائي.

وتتعاون الوكالة الوطنية للموارد المائية عبر مصالحها الجهوية في الجنوب مع المستثمرين الفلاحيين، لتحديد مواقع الآبار الارتوازية الجديدة وتقديم الاستشارة التقنية للفلاحين، في إطار مرافقة مشاريع الاستصلاح في الجنوب.

وسمح تبسيط الإجراءات المتعلقة بمعالجة طلبات تراخيص حفر الآبار الارتوازية الجديدة في الجنوب، بمنح تراخيص بمعدل 250 رخصة أسبوعيا في الفترة بين عامي 2021 ونهاية 2025. وبلغ إجمالي عدد طلبات حفر الآبار الارتوازية الجديدة التي وافقت عليها الوكالة الوطنية للموارد المائية في ولايات الجنوب، 15 ألف طلب في الـ5 سنوات الماضية، تسمح بسقي مساحة 1 مليون هكتار من الأراضي المستصلحة بالجنوب. وتتلقى الوكالة كل يوم طلبات حفر آبار من قبل مستثمرين فلاحيين جدد بمعدل 8 طلبات كل يوم، وكلها تقريبا في محيطات الاستصلاح الفلاحي الجديدة بولايات ورقلة، وتقرت، والمنيعة، وغرداية، وأدرار، وتيميمون وعين صالح.

وتصل كمية المياه الإجمالية المستخرجة من هذه الآبار كل يوم، 65 مليون متر مكعب مياه مستخرجة من طبقة المياه الجوفية العميقة.

وتتكفل الوكالة الوطنية للموارد المائية بتحديد مواقع الحفر والمتابعة التقنية للآبار، بما يضمن الاستغلال العقلاني والمستدام للموارد الجوفية.

وكشف وزير الري، طه دربال، خلال جلسة استماع من طرف لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة، بالمجلس الشعبي الوطني، أن مصالحه منحت 15 ألف رخصة لحفر الآبار منذ سنة 2021، لمرافقة الاستثمارات الفلاحية الكبرى المنجزة بولايات الجنوب الكبير، لاسيما أدرار وتيميمون والمنيعة وورقلة، تنفيذا للاستراتيجية الوطنية لتطوير الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي.

محمد بن أحمد

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 06

سيتم الشروع قريبا في اختيار أرضية إنجاز الصومعة

النعامة تستفيد من مشروع إنجاز صومعة و 4 مراكز لتخزين الحبوب

استفادت ولاية النعامة من مشروع إنجاز صومعة استراتيجية وكذا 4 مراكز جوارية لتخزين الحبوب، حسبما أفاد به الوالي لوناس بوزقزة.

وأوضح ذات المسؤول، على هامش يوم تحسيسي حول المنصة الرقمية الموجهة للشباب حاملي المشاريع الفلاحية، أن هذا المشروع يأتي في إطار البرنامج الوطني لتطوير الزراعات الاستراتيجية، مضيفا أنه سيتم الشروع قريبا في اختيار أرضية إنجاز الصومعة الاستراتيجية بإحدى بلديات جنوب الولاية وفي موقع بالقرب من السكة الحديدية تحضيرا للانطلاق في إعداد المخططات وإجراء الدراسة التقنية اللازمة.

وستتوزع المراكز الجوارية الأربعة التي يتسع كل واحد منها إلى 50 ألف قنطار عبر بلديات مشرية وعسلة وتيوت و جنين بورزق، مما يمكن من تعميم هذا النوع من المرافق وتعزيز القدرات التخزينية للحبوب عبر جميع بديات الولاية الـ 12.

وللإشارة، فقد خصص هذا اليوم التحسيسي، الذي نظمته مديرية المصالح الفلاحية، لشرح طريقة التسجيل وإيداع الملفات إلكترونيا عبر الولوج إلى منصة الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من أجل الحصول على قطعة أرض فلاحية في حدود 5 هكتارات موجهة للشباب الجامعي وخريجي مؤسسات التكوين المهني.

يذكر أن التسجيلات عبر المنصة الرقمية تتواصل في الفترة الممتدة بين 8 و 20 جانفي الجاري حيث خصصت مساحة إجمالية تقدر بـ 847 هكتارا موزعة على 11 محيطا فلاحيا ببلديات ولاية النعامة موجهة للشباب حاملي المشاريع في مختلف الشعب الفلاحية، وفق مديرية المصالح الفلاحية.

المساهمات
Contributions

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 04

مهنيو القطاع يثمنون تعليمات رئيس الجمهورية خلال اجتماع مجلس الوزراء

رسم مسار القطاع الفلاحي نحو تعزيز الأمن الغذائي

تحقيق خطوات إضافية نحو نهضة شاملة تمس مختلف الشعب الفلاحية

ثمن مهنيو قطاع الفلاحة التعليمات التي أسداها رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير، مؤكدين أنها ترسم بوضوح مسار القطاع نحو تلبية حاجيات السوق بفاعلية وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد بشكل مستدام.

مصطفى.ق

وفي هذا الإطار، اعتبر رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة، محمد يزيد حمبلي، أن تعليمات رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء، من شأنها تعزيز المكتسبات المحققة في القطاع ومواصلة ما يتحقق به من إنجازات، من خلال معالجة النقائص المسجلة، بالأخص ما يتعلق بإنتاج اللحوم. وأضاف حمبلي في تصريح لوأج، بأن هذه التعليمات التي ستجسد من خلال ورقة طريق قطاع الفلاحة لسنة 2026، جاءت متطابقة مع تطلعات المهنيين، بالأخص ما يتعلق بمواصلة تنظيم القطاع، وتسوية العقار الفلاحي، واستيراد العتاد.

وبعد أن أبرز أهمية مخرجات مجلس الوزراء في تحقيق الأمن الغذائي، دعا المتحدث إلى استكمال الجهود الرامية لتوسيع المساحات المسقية لا سيما في المناطق الصحراوية، ومنح العقار الفلاحي، وتنظيم السوق، وتوفير الأعلاف للموالين، وهذا من أجل بلوغ الأهداف المتوخاة. من جهته، أكد الأمين الوطني للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، سليمان ضريبين، أن تجسيد مخرجات الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء سيمكن القطاع من تحقيق خطوات إضافية نحو نهضة شاملة، تمس مختلف الشعب الفلاحية.

وأضاف بأن رفع مردودية الأراضي واستبدال الواردات الفلاحية بالإنتاج المحلي وزيادة مستويات إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء، مع توفير الدعم التقني للمهنيين، تشكل خطوات رئيسية ستسمح بتلبية مستدامة لحاجيات السوق، مؤكدا انخراط الفلاحين في الرؤية التي رسمها رئيس الجمهورية. يذكر أن رئيس الجمهورية، أمر في اجتماع الوزراء الأخير بمواصلة تنظيم القطاع وإبقاء هدف رفع نسبة الإنتاج في الهكتار الواحد كـ«أولوية الأولويات".

كما وجه رئيس الجمهورية الحكومة بتسخير كل الإمكانات وتهيئة كل الظروف لرفع طاقة إنتاج الحبوب، مع ضرورة اعتماد الطرق العلمية في كل مراحل الزراعة وفق استراتيجية متكاملة وبمشاركة الخبراء والمهندسين الفلاحيين ومراعاة نوعية البذور وخصوصية كل منطقة وأتربتها. ووجه كذلك بمراجعة قانون التوجيه الفلاحي بما فيها آليات التنظيم وضبط الإنتاج الفلاحي، والعمل في قطاع الفلاحة وفق قاعدة تقليص الاستيراد دون خلق أي ندرة في السوق، وذلك بتشجيع استحداث التعاونيات المتخصصة، خاصة مع التحفيزات الجديدة التي تواصل الدولة تقديمها. وأمر رئيس الجمهورية وزير الفلاحة بضرورة إيجاد الحلول المناسبة والعاجلة لعودة إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء، بمستوى يلبي حاجيات السوق الوطنية، وذلك بإشراك المنتجين والمربين. وأكد رئيس الجمهورية أيضا التزام الدولة بمواصلة تسوية العقار الفلاحي للفاعلين والناشطين في الميدان وتحقيق الإنتاج بأفضل المستويات. إضافة إلى ذلك، حدد رئيس الجمهورية أن هدف القطاع الذي ينبغي الوصول إليه هو رفع المساحة الفلاحية المزروعة إلى 3 مليون هكتار، مؤكدا على الطابع الاستعجالي لاستيراد العتاد الفلاحي الموجه للحصاد، لا سيما لمحاصيل الحبوب والذرة وعباد الشمس.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة: 05

مهنيو القطاع يثمّنون مخرجات مجلس الوزراء:

رئيس الجمهورية يرسم خارطة طريق التحوّل الفلاحي

■ تلبية حاجيات السوق بفاعلية وتعزيز الأمن الغذائي
■ مواصلة تنظيم القطاع.. تسوية العقار الفلاحي واستيراد العتاد

ثمّن مهنيو قطاع الفلاحة التعليمات التي أسداها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير، مؤكّدين أنها ترسم بوضوح مسار القطاع نحو تلبية حاجيات السوق بفاعلية وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد بشكل مستدام.

اعتبر رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة، محمد يزيد حمبلي، أنّ تعليمات رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء، من شأنها تعزيز المكتسبات المحقّقة في القطاع ومواصلة ما يتحقّق به من إنجازات، من خلال معالجة النقائص المسجّلة، بالأخص ما يتعلّق بإنتاج اللّحوم.

وأضاف السيد حمبلي بأنّ هذه التعليمات التي ستجسّد من خلال ورقة طريق قطاع الفلاحة لسنة 2026، جاءت متطابقة مع تطلّعات المهنيّين، بالأخص ما يتعلّق بمواصلة تنظيم القطاع، وتسوية العقار الفلاحي، واستيراد العتاد.

وبعد أن أبرز أهمية مخرجات مجلس الوزراء في تحقيق الأمن الغذائي، دعا المتحدث إلى استكمال الجهود الرامية لتوسيع المساحات المسقية، لا سيما في المناطق الصحراوية، ومنح العقار الفلاحي، وتنظيم السوق، وتوفير الأعلاف للمؤالين، وهذا من أجل بلوغ الأهداف المتوخاة.

من جهته، أكّد الأمين الوطني للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريّين، سليمان ضريبين، أنّ تجسيد مخرجات الاجتماع الأخير لمجلس الوزراء سيمكّن القطاع من تحقيق خطوات إضافية نحو نهضة شاملة، تمسّ مختلف الشعب الفلاحية.

وأضاف بأنّ رفع مردودية الأراضي واستبدال الواردات الفلاحية بالإنتاج المحلي وزيادة مستويات إنتاج اللّحوم الحمراء والبيضاء، مع توفير الدعم التقني للمهنيّين، تشكّل خطوات رئيسية ستسمح بتلبية مستدامة لحاجيات السوق، مؤكّدا انخراط الفلاحين في الرؤية التي رسمها رئيس الجمهورية.

يذكر أنّ رئيس الجمهورية، أمر في اجتماع الوزراء الأخير بمواصلة تنظيم القطاع وإبقاء هدف رفع نسبة الإنتاج في الهكتار الواحد كـ«أولوية الأولويات".

كما وجّه رئيس الجمهورية الحكومة بتسخير كل الإمكانات وتهيئة كل الظروف لرفع طاقة إنتاج الحبوب، مع ضرورة اعتماد الطرق العلمية في كل مراحل الزراعة، وفق استراتيجية متكاملة وبمشاركة الخبراء والمهندسين الفلاحيّين ومراعاة نوعية البذور وخصوصية كل منطقة وأتربتها.

ووجّه كذلك بمراجعة قانون التوجيه الفلاحي، بما فيها آليات التنظيم وضبط الإنتاج الفلاحي، والعمل في قطاع الفلاحة وفق قاعدة تقليص الاستيراد دون خلق أي ندرة في السوق، وذلك بتشجيع استحداث التعاونيات المتخصّصة، خاصة مع التحفيزات الجديدة التي تواصل الدولة تقديمها. وأمر رئيس الجمهورية وزير الفلاحة بضرورة إيجاد الحلول المناسبة والعاجلة لعودة إنتاج اللّحوم الحمراء والبيضاء، بمستوى يلبّي حاجيات السوق الوطنية، وذلك بإشراك المنتجين والمربّين. وأكّد رئيس الجمهورية أيضا التزام الدولة بمواصلة تسوية العقار الفلاحي للفاعلين والناشطين في الميدان، وتحقيق الإنتاج بأفضل المستويات.

إضافة إلى ذلك، حدّد رئيس الجمهورية أنّ هدف القطاع الذي ينبغي الوصول إليه هو رفع المساحة الفلاحية المزروعة إلى 3 مليون هكتار، مؤكّدا على الطابع الاستعجالي لاستيراد العتاد الفلاحي الموجّه للحصاد، لا سيما لمحاصيل الحبوب والذرة وعباد الشمس.

وكالة الأنباء الجزائرية
ALGÉRIE PRESSE SERVICE

الأربعاء 14 جانفي 2026 13:05

مخرجات اجتماع مجلس الوزراء ترسم مسار القطاع نحو تعزيز الأمن الغذائي

الجزائر - ثمن مهنيو قطاع الفلاحة التعليمات التي أسداها رئيس الجمهورية, السيد عبد المجيد تبون , خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير, مؤكدين أنها ترسم بوضوح مسار القطاع نحو تلبية حاجيات السوق بفاعلية وتعزيز الأمن الغذائي للبلاد بشكل مستدام.

وفي هذا الإطار, اعتبر رئيس الغرفة الوطنية للفلاحة, محمد يزيد حمبلي, في تصريح ل/وأج, أن تعليمات رئيس الجمهورية في اجتماع مجلس الوزراء, من شأنها تعزيز المكتسبات المحققة في القطاع ومواصلة ما يتحقق به من إنجازات, من خلال معالجة النقائص المسجلة, بالأخص ما يتعلق بإنتاج اللحوم.

وأضاف السيد حمبلي بأن هذه التعليمات التي ستجسد من خلال ورقة طريق قطاع الفلاحة لسنة 2026, جاءت متطابقة مع تطلعات المهنيين, بالأخص ما يتعلق بمواصلة تنظيم القطاع, وتسوية العقار الفلاحي, واستيراد العتاد.

وبعد أن أبرز أهمية مخرجات مجلس الوزراء في تحقيق الأمن الغذائي, دعا المتحدث إلى استكمال الجهود الرامية لتوسيع المساحات المسقية لا سيما في المناطق الصحراوية, ومنح العقار الفلاحي, وتنظيم السوق, وتوفير الأعلاف للموالين, وهذا من أجل بلوغ الاهداف المتوخاة.

من جهته, أكد الأمين الوطني للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين, سليمان ضريبين, أن تجسيد مخرجات الاجتماع الاخير لمجلس الوزراء سيمكن القطاع من تحقيق خطوات إضافية نحو نهضة شاملة, تمس مختلف الشعب الفلاحية.

وأضاف بأن رفع مردودية الأراضي واستبدال الواردات الفلاحية بالإنتاج المحلي وزيادة مستويات إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء, مع توفير الدعم التقني للمهنيين, تشكل خطوات رئيسية ستسمح بتلبية مستدامة لحاجيات السوق, مؤكدا انخراط الفلاحين في الرؤية التي رسمها رئيس الجمهورية.

يذكر أن رئيس الجمهورية, أمر في اجتماع الوزراء الأخير بمواصلة تنظيم القطاع وإبقاء هدف رفع نسبة الإنتاج في الهكتار الواحد ك"أولوية الأولويات."

كما وجه رئيس الجمهورية الحكومة بتسخير كل الإمكانات وتهيئة كل الظروف لرفع طاقة إنتاج الحبوب, مع ضرورة اعتماد الطرق العلمية في كل مراحل الزراعة وفق استراتيجية متكاملة وبمشاركة الخبراء والمهندسين الفلاحيين ومراعاة نوعية البذور وخصوصية كل منطقة وأتربتها.

ووجه كذلك بمراجعة قانون التوجيه الفلاحي بما فيها آليات التنظيم وضبط الإنتاج الفلاحي, والعمل في قطاع الفلاحة وفق قاعدة تقليص الاستيراد دون خلق أي ندرة في السوق, وذلك بتشجيع استحداث التعاونيات المتخصصة, خاصة مع التحفيزات الجديدة التي تواصل الدولة تقديمها.

وأمر رئيس الجمهورية وزير الفلاحة بضرورة إيجاد الحلول المناسبة والعاجلة لعودة إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء, بمستوى يلبي حاجيات السوق الوطنية, وذلك بإشراك المنتجين والمربين.

وأكد رئيس الجمهورية أيضا التزام الدولة بمواصلة تسوية العقار الفلاحي للفاعلين والناشطين في الميدان وتحقيق الإنتاج بأفضل المستويات.

إضافة إلى ذلك, حدد رئيس الجمهورية أن هدف القطاع الذي ينبغي الوصول إليه هو رفع المساحة الفلاحية المزروعة إلى 3 مليون هكتار, مؤكدا على الطابع الاستعجالي لاستيراد العتاد الفلاحي الموجه للحصاد, لا سيما لمحاصيل الحبوب والذرة وعباد الشمس.

أخبار الوطن
AKHBAR ELWATANE
شبكة إخبارية جزائرية
الصفحة: 03

مسؤول التنظيم بالاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين عبد المجيد صغيري لـ«أخبار الوطن»:

«تربية النعام بديل واعد لدعم إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر»

اقترح مسؤول التنظيم بالاتحاد الوطني للمهندسين الزراعيين، عبد المجيد صغيري، التوجه نحو شعبة تربية النعام كبديل واعد لدعم إنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر، داعيا إلى انخراط الفلاحين في تعاونيات متخصصة في تربية المواشي والدواجن، بما يضمن استمرارية الإنتاج وضبط الأسعار لفائدة المستهلك.

وأشار المهندس الزراعي في تصريح لـ«أخبار الوطن» أمس، إلى وجود إمكانيات حقيقية لعودة الثروة الحيوانية الجزائرية إلى مكانتها الطبيعية، مع تحقيق وفرة في اللحوم البيضاء، مؤكدا أن تطوير الشعبة يظل مرهونًا بتوفر معطيات دقيقة وإحصائيات رسمية محيّنة حول أعداد القطيع الوطني وسلالاته المختلفة، سواء تعلق الأمر بالأغنام أو الأبقار أو الماعز أو الإبل.

وأوضح -صغيري- أن غياب الإحصائيات الدقيقة إلى حدّ الآن يشكل عائقًا حقيقيًا أمام وضع استراتيجية وطنية فعالة، سواء في ما يخص توفير الأعلاف أو تنظيم محيطات الرعي، مشددًا على أن أي رؤية مستقبلية لا يمكن أن تُبنى دون قاعدة بيانات واضحة ورقمنة شاملة للثروة الحيوانية.

وأشار- المتحدث- إلى أن الثروة الحيوانية في الجزائر شهدت تدهورًا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، بفعل عدة عوامل أبرزها الجفاف، إلى جانب انسحاب عدد كبير من المربين من هذه الشعبة نتيجة الظروف الصعبة وغياب الدعم المستدام، معتبرا أن الاعتماد المتواصل على استيراد مدخلات الأعلاف، مثل الذرة وبقايا الصوجا، لم يعد خيارًا قابلًا للاستمرار، داعيًا إلى التفكير الجدي في بدائل محلية.

وفي هذا السياق، اقترح -صغيري- تسطير برنامج وطني لإنتاج الذرة محليًا، من خلال زراعة ما لا يقل عن 150 ألف هكتار، خاصة في المناطق الجنوبية التي تتوفر على ظروف ملائمة للسقي الكامل، مؤكدًا أن التجارب المنجزة في ولايات الأغواط، المنيعة والنعامة أظهرت مردودًا جيدًا يستدعي تعميم هذه النماذج والاستمرار فيها.

كما دعا إلى تنويع مصادر الأعلاف من خلال استغلال بقايا المحاصيل الزيتية، مثل بقايا دوار الشمس وبقايا الفول السوداني، معتبرًا إياها بدائل مهمة يمكن إدماجها في سلسلة إنتاج الأعلاف، خاصة لفائدة شعبة الدواجن، الأبقار الحلوب، وتسمين العجول والأغنام.

وفي جانب آخر -شدد المهندس الزراعي -على ضرورة حماية محيطات الرعي وتنظيمها، لاسيما في المناطق السهبية التي تعرف رعيًا عشوائيا وجائرا، مذكّرًا بتجارب سابقة ناجحة تم فيها غلق بعض المحيطات لعدة سنوات مع دعم المربين بالأعلاف، ما سمح بإعادة الغطاء النباتي. كما أبرز أهمية برنامج السد الأخضر في توسيع المساحات الرعوية عبر غرس نباتات رعوية ملائمة مثل الحلفاء والقطف. وأكد- المتحدث-، أن الحفاظ على الثروة الحيوانية يمر أيضًا عبر تحسين السلالات المحلية، بالاعتماد على المعاهد المختصة والخبرات الوطنية من مهندسين وتقنيين، إضافة إلى التطبيق الصارم لقوانين منع ذبح الإناث، باعتبارها ركيزة أساسية لضمان استدامة القطيع الوطني.

طاوس.ز

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة: 03

سفيرة الدنمارك بالجزائر كاثرين فروم هوير لـ"الخبر"

"يمكن للدنمارك المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي للجزائر"

• في خطوة تعكس تنامي الثقة الدولية في الاقتصاد الجزائري، أطلقت سعادة سفيرة الدنمارك بالجزائر كاثرين فروم هوير، نوايا بلدها للالتحاق بسوق الاستثمارات بالجزائر ولاسيما الاستثمار في القطاع الفلاحي بالنظر للتجارب المبتكرة والمعارف التي تضع المؤسسات الدنماركية في الريادة العالمية في مجالي مسحوق الحليب وإنتاج الحبوب وفي ظل المؤهلات الطبيعية الكبيرة أيضا التي تزخر بها الجزائر التي تطمح لجعل الفلاحة قطاعا واعدا لضمان الأمن الغذائي، وجاء ذلك في مقال لها تحت عنوان "الدنمارك يمكنها المساهمة في تحقيق الاكتفاء الذاتي للجزائر" تناولته صحافة بلدها في وقت سابق.

واستهلت كاثرين فروم هوير مقالها التي حازت "الخبر" على نسخة منه، قائلة "الفلاحة قطاع إستراتيجي بالنسبة للجزائر التي تبحث عن دعم وتعزيز أمنها الغذائي وخفض وارداتها في هذا المجال، وفي هذا الإطار، يلعب التعاون الدولي دورا محوريا ولاسيما مع بلدان مثل الدنمارك المعروف بتجاربه الفلاحية المستدامة والمبتكرة..".

ولعل ما يترجم هذه الريادة هو إشارتها إلى إنه في "نهاية شهر جويلية من عام 2025 تم التوقيع على اتفاقية هامة لإنجاز واحدة من أكبر وحدات إنتاج الألبان في العالم مع منظومة إنتاج متكاملة لإنتاج مسحوق الحليب.. ويتضمن المشروع إنتاج الحليب بتوفير 270 ألف بقرة ويستهدف تغطية 50 بالمائة من الاحتياجات المحلية من مسحوق الحليب ويسمح في الوقت نفسه بتوفير 5000 منصب شغل كما يسمح بتحفيز السوق المحلي..".

وواصلت السفيرة "الاتفاقية تم التوقيع عليها بين الشركة الدنماركية GEA procees engineering/) وهي فرع للشركة الألمانية الكبرى GEA group AG والمبنة (بلدنا الجزائر) وتتولى شركة GEA مسؤولية تصميم حل متكامل يشمل أنظمة الحلب للمزارع، وإنشاء مصنع متكامل لإنتاج مسحوق الحليب. وتُعد شركة GEA الدنماركية الرائدة عالميًا في تصنيع المعدات الخاصة بإنتاج مسحوق الحليب وتركيبات حليب الأطفال المجفف. وتشمل هذه الأنظمة المتطورة مجموعة من العمليات مثل معالجة الحليب، الفصل، ولترشيح بالغشاء، المعالجة الحرارية، التبخير والتجفيف بالرش. وأخيرًا، توفر شركة GEA أيضًا نظام تعبئة وتغليف متقدم لمسحوق الحليب.

وبناء على ذلك، أوضحت كاثرين فروم هوير "في السياق الدنماركي، نحن سعداء لتمكننا من المساهمة في مشروع طموح كهذا، لأنه يتماشى تمامًا مع الإستراتيجية الجديدة لإفريقيا التي قدمتها الحكومة الدنماركية في شهر أوت 2024. وتستهدف هذه الإستراتيجية مقاربة جديدة تجاه إفريقيا، حيث يتعين على الدنمارك الانخراط بشكل أكبر في القارة، بما في ذلك إشراك وثيق للشركات الدنماركية. تأتي الإستراتيجية في وقت لم تكن الأهمية الجيوسياسية لإفريقيا أعلى من أي وقت مضى..".

وتشمل الإستراتيجية، تبعا لإشارتها "إيجاد حلول للتحديات المناخية العالمية لن يتحقق إلا من خلال التعاون مع الدول الإفريقية، تمامًا كما أن الهجرة من القارة نحو أوروبا يجب بالضرورة التعامل معها في إطار تنسيق مشترك. فالعلاقة بين المناخ والهجرة والزراعة أكثر من واضحة. وتلعب الزراعة دورًا محوريًا في تحقيق الأمن الغذائي في القارة، وفي خلق فرص العمل للسكان الشباب الذين يشهد عددهم نموًا متزايدًا". وفي هذا السياق، ترى أنه "من المناسب التركيز على أكبر بلد في القارة الإفريقية، وهو الجزائر..".

وتعترف كاثرين فروم هوير بالمؤهلات الزراعية بالجزائر، قائلة "إمكانات الزراعة هائلة في هذا البلد، إذ يتميز بتوفر بنى تحتية جيدة وسهولة الوصول إلى الكهرباء والأراضي الخصبة". وأكدت في هذا السياق أنه "يمكن للدنمارك أن تلعب دورًا مهمًا في نقل المعارف التي من شأنها الإسهام في تحديث هذا القطاع، إلى جانب توفير التكنولوجيا الحديثة والحلول المتقدمة للإنتاج الزراعي والغذائي. وقد يشمل ذلك، على سبيل المثال، حلولًا لتخزين الحبوب والبذور، مراقبة جودة الأغذية واستخدام الإنزيمات. ومن شأن هذه الحلول أن تعزز الاستخدام الرشيد للموارد وتقلل من هدر المواد الأولية والمواد الغذائية. وحاليًا، يوجد عدد من الشركات الزراعية الدنماركية التي تنشط بالفعل في السوق الجزائرية".

وفي هذا السياق، أبرزت طموح الدنمارك لولوج عالم الاستثمار في الحبوب أيضا بالجزائر قائلة "وفي الإطار نفسه المتعلق بالطموح إلى جعل الجزائر مكتفية ذاتيًا بنسبة 50٪ من مسحوق الحليب، يبرز أيضًا طموح تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح... فإن الدنمارك والشركات الدنماركية تملك فرصة حقيقية لتعزيز انخراطها ومساهمتها في تحديث الزراعة الجزائرية وتعزيز الأمن الغذائي في هذا الجار الجنوبي الواسع لأوروبا. وتكمن الأهمية البالغة بالنسبة لأوروبا في وجود جزائر مستقرة تتمتع بأمن غذائي قوي".

نوار سوكو

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة

Forests and rural development

EL MASSA
المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة:09

محافظة الغابات بالبليدة تعرض حصيلتها السنوية

تهيئة المسالك وعمليات تشجير واسعة دعما للسياحة الجبلية

سعت محافظة الغابات لولاية البليدة، في إطار مرافقة الساكنة المجاورة للفضاءات الغابية التابعة للأملاك الوطنية، إلى استغلال الفراغات الحراجية وتنويع الأنشطة الاقتصادية داخل الوسط الغابي، من خلال إيجار 38,32 هكتارا من الفضاءات الحراجية لتربية النحل، لفائدة 67 مستفيدا، إضافة إلى إيجار 36 هكتارا من محيطات استصلاح الأراضي لفائدة ثمانية مستفيدين، بكل من بلديتي مفتاح وبوقرة، حسبما كشف عنه محافظ الغابات لولاية البليدة.

رشيدة بلال

في سياق دعم السياحة الجبلية، أوضح محافظ الغابات، محمد مقدم، أنه تم تخصيص محافظات غابية مهيأة للاستجمام، شملت بلدية البليدة، على مساحة 13 هكتارا و44 آرا و55 سنتيارا، حيث انطلقت الأشغال بها خلال شهر جويلية 2024، وما تزال متواصلة، إلى جانب محافظة غابية ببلدية بوعرفة، تمتد على مساحة 14 هكتارا و27 آرا و 40 سنتيارا، انطلقت بها الأشغال في نفس الفترة، ولا تزال جارية.

وبخصوص حرائق الغابات المسجلة خلال سنة 2025، أحصت محافظة الغابات 111 حريق عبر 21 بلدية، أتت على مساحة إجمالية قدرت بـ 187,73 هكتار، منها 30 هكتارًا غابات، و42,79 هكتارًا أدغال، و108,84 هكتار أحراش، إضافة إلى 6,1 هكتارات حبوب. وسُجلت بلدية الشريعة كأكثر البلديات تضررًا، بمساحة محترقة بلغت 141 هكتار، تليها بلديات الجهة الشرقية للولاية بـ7 حرائق أتت على 46,73 هكتارًا.

وفي هذا الإطار، اعتمدت محافظة الغابات خلال السنة ذاتها، على طائرة دون طيار، لرصد بؤر الحرائق ومراقبتها، من خلال عمليات استطلاعية متواصلة على مدار اليوم. وفي مجال التكوين، تم تنظيم دورة تكوينية واحدة لفائدة 58 صيادًا، خلال الفترة الممتدة من 13 إلى 15 نوفمبر 2025، قصد تمكينهم من الحصول على الشهادة القانونية، ليرتفع بذلك عدد الصيادين المكونين إلى 662 صياد. كما نشطت شعبة النباتات الطبية والعطرية تحت إشراف محافظة الغابات وخلية ترقية المرأة الريفية، حيث تم تنظيم تكوين لفائدة 16 امرأة ريفية في صناعة الأجبان، إلى جانب تنظيم تظاهرات تعريفية بطرق تحضير الأطباق التقليدية، وإقامة معرض لمختلف المنتوجات التقليدية.

شملت الأنشطة كذلك، تنظيم لقاءات تحسيسية حول الممارسات الفضلى للنشاط الفلاحي والريفي، إلى جانب مرافقة النساء الريفيات في تأسيس جمعيات ولائية، حيث تم عقد الجمعية العامة التأسيسية للجمعية الولائية للمرأة المنتجة الفلاحية والريفية.

حصيلة ثرية في تهيئة المسالك والتشجير

سجل قطاع الغابات خلال سنة 2025، حصيلة معتبرة في مجال التنمية المحلية، شملت تهيئة المسالك الغابية، عمليات التشجير، تسيير الثروة الغابية، مكافحة حرائق الغابات وتعزيز السياحة الجبلية. وفي إطار دعم التنمية المحلية، تم خلال السنة ذاتها، تهيئة ما مجموعه 83,5 كلم من المسالك الغابية، موزعة بين 58 كلم، ممولة ضمن البرنامج القطاعي، و19,5 كلم في إطار البرنامج الممول على عاتق صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، إضافة إلى 6 كلم ممولة من ميزانية الولاية.

كما تم فتح 26 كلم من المسالك الغابية، منها 13 كلم ممولة ضمن برنامج صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية، و3 كلم في إطار برنامج الصندوق الوطني للتنمية الريفية، إلى جانب 10 كلم ممولة من ميزانية الولاية.

وفي إطار المبادرة الوطنية لغرس مليون شجرة في يوم واحد، الهادفة إلى توسيع الغطاء النباتي وإعادة تأهيل الغابات المحروقة وتعزيز مكافحة التصحر، تم غرس 15 ألف شجرة تحت شعار "خضراء بإذن الله". كما تم خلال موسم 2024–2025، غرس ما يعادل 181532 شتلة من مختلف الأصناف، فيما بلغ عدد الشتلات المغروسة خلال موسم 2025–2026، إلى غاية 31 مارس 2026، ما يعادل 120948 شتلة، في إطار برنامج متواصل لإعادة التشجير.